المحاضرة السابعة:

تجارب إقليمية ودولية في قياس التنمية المستدامة

إن التنمية المستدامة لا يختص بها العلماء والباحثون فقط وإنما الحكومات والهيئات الحكومية، حيث تمثل هذه الظاهرة توسع خيارات الناس وقد اهتم من خلال تكوين رأسمال اجتماعي لتلبية حاجيات الأجيال الحالية دون المساس بحاجات الأجيال اللاحقة، واختيار الأنماط الاقتصادية والاجتماعية التنموية التي تتناسب مع الاهتمام البيئي الملائم، ومنع حدوث أضرار سلبية من شأنها أن تنعكس على البيئة العالمية.

وفي هذا المجال سجلت عدة تجارب ناجمة، لعدة دول في التنمية المستدامة، من بينها التجربة الإماراتية، التجربة اليابانية، التجربة الهندية والتجربة الماليزية، وسنحاول استعراض أبرز مكامن نجاح هذه التجارب باختصار:

1-التجربة الإماراتية[1]:

تعد تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال التنمية المستدامة، والاعتماد على ما يسمى بالاقتصاد الأخضر، والحفاظ على الموارد الطبيعية، تجربة بدأت منذ عدة سنوات من خلال خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الطموحة، والتي كانت تأخذ بعين الاعتبار الآثار البيئية لأي مشروع في الاعتبار، الأمر الذي مكن من تحقيق درجة هامة من التنمية، ورسخت هذه الممارسات لتصبح نموذجا يحتذي به، ليس في المنطقة فحسب بل في كل العالم.

التجربة الإماراتية تقوم على أهمية تطوير الاقتصاد المحلي، بحيث تكون التنمية فيه معتمدة على المعرفة والابتكار، لتوفير فرص العمل المميزة، مع المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئية، مع تعزيز الطابع التنافسي للدولة، في الأسواق العالمية، هذه السياسة التنموية للإمارات تشتمل على سبع أولويات هي:

افتقاد معرفي تنافسي، بيئة مستدامة، بيئة تحتية متكاملة، نظام ورعاية صحية بمعايير عالية، مجتمع آمن، قضاء عادل، مكانة عالمية متميزة، نظام تعليمي رفيع المستوى ومجتمع متكامل محافظ على هويته.

ففي الجانب الاقتصادي، تعمل دولة الإمارات على إقامة نموذج اقتصادي عالمي ناجح تحقق خاصية الاستدامة من خلال إقامة الاقتصاد الأقصر الذي يعزز من تنافسيتها ونموها ويحافظ على

---

[1] سعد الدين إبراهيم: مرجع سابق، ص ص35-37.

بيئتها للأجيال القادمة، على أن تكون البيئة كذلك مدعما للاقتصاد، وذلك من خلال: الطاقة الخضراء، الاستثمار الأخضر، المدن الخضراء، التغير المناخي، الحياة الخضراء والتكنولوجيا الخضراء.

ولعل أهم ما تقوم عليه السياسة التنموية الإماراتية لتحقيق مناخ بيئي جيد:

-التعاون على المستوى الدولي: في مجال تبادل الخبرات والاستفادة منها لتحقيق تنمية مستدامة، وخاصة تلك التي تعتمد على الطاقات المتجددة والمحافظة على البيئة، انطلاقا من مختلف المعارف المشهود لها عالميا.

-الاعتماد على الطاقة النظيفة كعنصر فعال في مختلف الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بالاعتماد على مختلف مصادر الطاقة البديلة للنفط والغاز، بمعنى الطاقات المتجددة، وذلك بتشجيع الاستثمارات في هذا المجال.

2-التجربة اليابانية[2]:

تعد التجربة اليابانية تجربة رائدة في مجال التقدم التكنولوجي والصناعي، ومفيدة للعديد من المجتمعات، وخاصة المتخلفة منها، حيث أثبتت التجربة أن النهضة التي حصلت في اليابان وبعض الدول الأوروبية إنما كانت بفضل التعليم، فاليابان لا تتمتع بحجم كبير في الموارد البشرية كما هو الحال في الصين أو الهند، ومع ذلك عملت على أن تكون هناك نهضة كبيرة وتنمية شاملة، حيث كان العالم شاهدا على النقلة النوعية في الاقتصاد الياباني والتي فسرها الباحثون بأنها جاءت بفضل محو الأمية والتعليم، والتعليم العالي فرغم تقدم اليابان استمرت في إرسال البعثات للدول المتقدمة، للاستفادة من جزاتها، فأصبحت تصنف الثانية عالميا من حيث التطور الاقتصادي، والأولى في العديد من المنجزات التكنولوجية المتطورة، وصناعة الروبوت أو الإنسان الآلي، حيث نجحت بعد الحرب العالمية الثانية في أن تختار لنفسها منهجا خاصا في التنمية، يحقق لها الاستقرار السياسي والاجتماعي، وذلك بزيادة الاهتمام بتنمية قطاع الصناعة وتخصيص الأموال الضرورية للأبحاث، ما ينعكس بالإيجاب على تنمية الصناعات المصغرة باعتبارها الأكثر توافقا مع البيئة الجيدة والملائمة للحياة، هذه الصناعات المصغرة لا تزال إلى يومنا هذا تلعب دورا كبيرا في النمو الاقتصادي الذي حققته اليابان.

هذا النجاح كان بفضل ست قواعد أساسية:

أ-وجود فلسفة واضحة وراء الاهتمام بالمشاريع الصغيرة:

تعد اليابان الأولى للاقتصاد الياباني كان هناك قاعة بضرورة وجود فكر وفلسفة متجانسين بين القادة السياسيين والاقتصاديين بتشغيل أكبر قدر ممكن من القوى العاملة اليابانية لتحقيق معدلات

---

[2]مسعود ضاهر: النهضة اليابانية المعاصرة -الدروس المستفادة- دار قباء، سنة 2001، ص32.

إنتاجية عالية وزيادة في المداخيل، وبناء على ذلك، فإن الفلسفة الاقتصادية السائدة اعتبرت أن كل فرد يمثل جانبين: أحدهما جانب الإنتاج وذلك من خلال عمله، والآخر جانب الاستهلاك والادخار، وذلك من خلال الدخل الذي يحصل عليه، وبذلك تمكنت اليابان من تحقيق زيادة الإنتاج وضمان تجديده.

ب-وضع التشريعات والقوانين المنظمة لأنشطة المشاريع:

ومن أهم هذه القوانين، ذلك القانون الذي صيغت في ظله السياسات التي أعطت الأولوية لحل المشكلات المالية وتخفيف القيود الإنتاجية.

جـ-وضع سياسات خاصة بتحديد وتطوير الصناعات الصغيرة:

حيث تم اتخاذ تدابير لمساعدة الصناعات الصغيرة على تحديث وتحسين هياكلها، من خلال برامج تحدد في ظلها هذه القطاعات، فالسياسات الخاصة بالتحديث والتطوير تقترن بتحديث الآلات والتشجيع على استخدام التكنولوجيا المتطورة، وتسهيل الإجراءات الإدارية والقوانين المنظمة للعمل الصناعي، والاهتمام بالرقابة لتحقيق الجودة، وتنشيط الطلب على الإنتاج.

د-توفر البنيان المؤسس بأشكاله التنظيمية المختلفة:

قامت الحكومة اليابانية بإنشاء العديد من المؤسسات والهيئات من الصناعات المصغرة، مثل وكالة تنمية المنشآت الصغيرة، والهادفة لتحسين هياكل الاقتصاد وتحديث النظام الضريبي وتصحيح الأوضاع السلبية إن وجدت.

هـ-البرامج والمساعدات:

والتي تضمن تحديد المؤسسات ووضع نظام تمويل جيد، وتحفيزات ضريبية هامة.

و-برنامج التعاقد من الداخل:

اهتمت اليابان بالتعاقد من الداخل بسبب منع استيراد بعض مستلزمات الإنتاج، فعملت الصناعات الصغيرة على توفير ما منع تصديره، كما عملت الحكومة على تشجيع نظام التعاقد الداخلي من خلال حث المصانع الكبرى على بعض مهام الإنتاج للمصانع الصغيرة.

وعموما فالتجربة اليابانية من التجارب التنموية الرائدة والفضل في ذلك يرجع إلى ما يلي:

-جعل العملية التنموية عملية داخلية ذاتية.

-وضع أنظمة اقتصادية محفزة، كالنظام التمويلي والنظام الضريبي.

-اهتمام الجهات الرسمية بعملية التعليم والتدريب المستمرة.

-نشر الوعي بين الشباب وخريجي الجامعات على ولوج عالم الصناعات الصغيرة.

-تشجيع شركات القطاع العام على الاعتماد على منتجات الصناعات الصغيرة، بدلا من استيرادها.

-إنشاء قاعدة للمعلومات لتستفيد منها كل المؤسسات والهيئات.

-ضرورة العودة للقرى وخلق صناعات فيها كبديل عن النمو الحضري المتزايد بكل آثاره السلبية.

3-التجربة الهندية[3]:

تعتبر التجربة الهندية في مجال التنمية المستدامة من التجارب الرائدة، ويرجع ذلك لعدة عوامل:

-توافر الهياكل التنظيمية الضرورية للعملية التنموية.

-إنشاء هيئات كفيلة بضمان النجاح واستمراريته في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

-وضع أنظمة تحفيزية للمساعدة على تنمية مستويات الإنتاج.

-جعل العملية التنموية، عملية ذاتية ومحلية بفضل تشجيع عملية التبادل الداخلي بين القطاعات، المؤسسات والهيئات.

4-التجربة الماليزية[4]:

إن أهم ما تقوم عليه التجارب الآسيوية الناجحة في المجال التنموي هو اعتمادا على الموارد البشرية ذات المستوى التعليمي والتدريبي العالي، فضلا على توفر المجتمعات في هذه المنطقة على قيم سوسيو ثقافية عالية وعادات العمل المثابرة، والنظرة المستقبلية، وعدم الإسراف، والابتعاد عن الاستهلاك المظهري، والتوزيع المتقارب للمداخيل، وهي عوامل هامة جدا بمعيار التنمية البشرية، والتي مكنتها من تحقيق معدلات عالية في النمو، رغم افتقارها إلى الموارد الطبيعية والطاقوية وغيرها.

فقد تمكنت ماليزيا من تحقيق هذا النجاح، أين استطاعت مضاعفة متوسط دخل الفرد فيها بعشر مرات خلال عشرين سنة.

---

[3]فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد: الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، جامعة عمر المختار، الإسكندرية، سنة 2005، ص ص155-156.

[4]سعد الدين إبراهيم: مرجع سابق، ص ص35-37.

وما يميزها أنها تبنت نموذجا تنمويا متوازنا في إطار إستراتيجية تنموية بأهداف بعيدة المدى، وهذا النموذج يقوم على:

-تكوين المهارات التدريبية وتنميتها بإيجاد البيئة الثقافية السليمة التي تؤسس لقيم العمل والأخلاق المهنية.

-تدريب متخصص لكل الوظائف بما يضمن زيادة القيمة المضافة، وتحقيق الإبداع والتجديد.

-التطوير المستمر لمناهج التعليم بصورة تتفاعل مع التجديد، وتؤهل الموارد البشرية، وتعلم اللغات الأجنبية للتواصل مع المستثمرين.

-حسن انتقاء المسؤولين بالرجوع إلى الكفاءات والقدرات الخلاقة.

-إتباع أسلوب التخطيط الإستراتيجي كمنهج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

-اهتمت بتنمية الموارد البشرية كأساس جوهري للعملية التنموية، فقفزت ماليزيا بذلك من خانة التخلف إلى خانة الريادة، فاحتلت المرتبة السابعة عشر عالميا من حيث التقدم الصناعي، وأصبح الدخل الفردي فيها يضاهي الدخل الفردي في أكبر الدول تقدما، ما انعكس بالإيجاب على مستويات التنمية الاجتماعية عموما.